

دور مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل القطاع الريفي في السودان بالتطبيق على الولاية الشمالية

(2015-2019م)

جامعة مروي التكنولوجية-
عبد اللطيف الحمد

د. عبد المنعم عبد العزيز الشيخ الراية

المستخلص:

هدفت الدراسة لمعرفة دور مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل القطاع الريفي في السودان، بالتطبيق على الولاية الشمالية. تتمثل المشكلة الرئيسية في معرفة مدى مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر بفعالية في تمويل القطاع الريفي في السودان ومن ثم المساهمة في تطويره. وتفترض الدراسة أن مؤسسات التمويل الأصغر تلعب دوراً إيجابياً في تمويل القطاع الريفي وتطويره. ولإختبار هذه الفرضية، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات سنوية عن التمويل الأصغر للفترة محل الدراسة. أوضحت أهم النتائج أن مؤسسات التمويل الأصغر تلعب دوراً مهماً في تمويل وتنمية القطاع الريفي. أهم توصيات الدراسة هي زيادة سقف التمويل الأصغر الخاص بالقطاع الريفي، تمكين الفقراء من المزارعين وصغار المنتجين في الريف من الحصول على التمويل الأصغر، تأسيس حاضنات الأعمال والمسرعات لتدريب الريفيين على إدارة المشروعات، ومتابعة المشاريع الممولة لضمان نجاحها. الاهتمام بالصناعات التحويلية في الريف، الاهتمام بتمويل أنشطة المرأة الريفية، التركيز على الضمان الجماعي في التمويل الأصغر. كلمات مفتاحية: التمويل الأصغر، القطاع الريفي، الولاية الشمالية، السودان

Abstract:

This study aimed to assess the role of microfinance Institutions (MFIs) in financing and developing the rural sector (RS) in Sudan, applied in Northern State. The main problem of the study is (do (MFIs) contribute effectively to finance the (RS) and then its development?). The study assumes that the (MFIs) has a positive role on financing and developing (RS). To test this hypothesis an analytical descriptive approach was used to analyze annual data collected for (MFIs) in the study area. The most important results showed that (MFIs) play an important role in financing and developing the (RS). The main recommendations of study are to increase the ceiling of

microfinance for the (RS) enable the poor farmers and small producers to access microfinance. Establish business centers and incubators that are interested to training in projects management, follow up on funding projects to ensure their success. Focus on rural manufacturing, funding the activities of rural women. Focus on the groups guarantee system in microfinance.

المقدمة:

في الآونة الأخيرة، شهدت صناعة التمويل الأصغر تطوراً ملحوظاً في كل أنحاء العالم، وقد أثبتت هذه الصناعة كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في عدد من الدول. حيث تم تأسيس عدد من مؤسسات التمويل الأصغر لتلبي احتياجات العملاء (من صغار المنتجين والفقراء) حتى يستطيعوا بدورهم من إنشاء مشاريع تساهم في محاربة البطالة علاوة على المساهمة في زيادة الإنتاج. ويعد التمويل الأصغر من العوامل المهمة في زيادة الفعالية وتحسين كفاءة المشروعات الصغيرة من خلال تحسين الانتاج كماً وكيفاً ورفع القدرة التنافسية لهذا القطاع وتقليل التكلفة. وهناك شواهد كثيرة في أدبيات هذا المجال تؤكد نجاح صناعة التمويل الأصغر في إخراج كثير من العائلات من كونهم فقراء ومستهلكين فقط، إلى منتجين وذلك في عدد من البلدان النامية مثل الهند، باكستان، مصر وبنغلاديش.. ويرى عدد من المهتمين أن التمويل الأصغر يمكن أن يؤدي لتحسين المستوى المعيشي للفقراء النشطين إقتصادياً، وتوفير فرص عمل جديدة وما يتبع ذلك من معالجة لكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. لذا يعدّ التمويل الأصغر من أهم أدوات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لهذا فقد جاء اختيار هذه الورقة لدراسة دور مؤسسات التمويل الأصغر في تمويل وتطوير القطاع الريفي في السودان بالتطبيق على مؤسسات التمويل الأصغر بالولاية الشمالية. إن هنالك عدداً من مؤسسات التي تقدم التمويل الأصغر في الولاية الشمالية بالسودان، ورغم ذلك لم يكن هنالك تطور ملحوظ في القطاع الريفي بمنطقة الدراسة، لذا تمثلت مشكلة الدراسة الرئيسية في معرفة مدى مساهمة مؤسسات التمويل الأصغر بفعالية في تمويل القطاع الريفي في السودان ومن ثم المساهمة في تطويره.. ولمعرفة ذلك استندت الدراسة إلى بيانات سنوية بمؤسسات التمويل الأصغر للفترة محل الدراسة، بغرض اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة والقائلة بأن مؤسسات التمويل الأصغر تلعب دوراً إيجابياً في تمويل القطاع الريفي وتطويره وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتنقسم هذه الدراسة لأربعة أقسام وخاتمة، حيث يشتمل القسم الأول على المقدمة، ويتناول القسم الثاني التمويل الأصغر، والقسم الثالث يتناول تجارب بعض الدول في التمويل الأصغر مروراً بتجربة السودان، أما القسم الرابع فيشتمل على الإطار التحليلي للدراسة.

التمويل الأصغر:

مؤسسات التمويل الأصغر هي المؤسسات المالية التي تتميز بالتزامها لتمكين الأسر الفقيرة والمؤسسات الصغيرة في الوصول للخدمات المالية. وقد شهدت السنوات الماضية زيادة كبيرة وسريعة في عدد من مؤسسات التمويل الأصغر وحجمها في كثير من أنحاء العالم. تقدّم هذه المؤسسات خدمات لأعداد كبيرة من العملاء كما تدير محفظة كبيرة من القروض ولها حصّة كبيرة من الأصول المالية العائدة للفقراء. وقد اعتبرت المجموعة الاستشارية (CGAP) لمساعدة الناس الأكثر فقراً بنهاية العام 2000 أن (12.5) مليون شخص استفادوا من مؤسسات التمويل الأصغر. وتعمل مؤسسات التمويل الأصغر على تغطية الفراغ الذي تركته مؤسسات التمويل التجارية التي تهتم بالربح فقط. وبما أن هذه المؤسسات تقوم بتقديم التمويل والخدمات المالية للفئات الأكثر فقراً وهم بالتالي أقل مقدرة في الوصول لمؤسسات التمويل التقليدية،⁽¹⁾ لذا، فقد تلعب هذه المؤسسات دوراً فعالاً في تطور القطاع المصرفي وزيادة وتحسين التمويل المقدم للفقراء، ومن ثم دوراً فعالاً في التنمية عموماً وتنمية الريف بصفة خاصة. وبناءً على هذا التفاؤل، حظيت مؤسسات التمويل الأصغر بدعم من المنظمات غير الحكومية المحلية والأجنبية ومن المانحين الرسميين ومصارف التنمية والحكومات الوطنية.

وفي تعريف منظمة العمل الدولية للتمويل الأصغر أنه توفير الخدمات المالية المستدامة لصغار المنتجين المبادرين أو الأشخاص ذوي الدخل المنخفضة الذين لا يستطيعون الحصول على خدمات مالية تجارية. حيث يستهدف التمويل الأصغر الفقراء الذين ينخفض دخلهم عن احتياجاتهم، وتقوم به مؤسسات رسمية متخصصة على أساس استثماري مع وضع البعد الاجتماعي في الاعتبار، وليس بالضرورة أن تكون هذه المؤسسات بنوكاً. ومؤسسات التمويل الأصغر هي البنوك والمؤسسات العاملة في هذا المجال بشكل رسمي ووفق مرسوم قانوني محدد لهويتها وطبيعة أنشطتها.

يقصد بالتمويل الأصغر تقديم حزمة من الخدمات المالية تشمل القروض الادخارية والتأمين للفقراء النشطين إقتصادياً. وبرزت الحاجة للتمويل الأصغر بالشكل الوارد في التعريف أعلاه لأنه تم التوصل إلى قناعة بأن الفقراء محرومون من إمكانية الوصول إلى مؤسسات التمويل الأصغر الرسمية التقليدية وأن هؤلاء الفقراء في حاجة إلى تشكيلة من المنتجات المالية التي تلائم حاجاتهم⁽²⁾ والتمويل الأصغر حراك تنموي يقوده المجتمع بواسطة مؤسسات متخصصة وبرعاية الدولة بهدف محاربة الفقر. وهو يقوم على منهج الصيرفة الاجتماعية في تقديم الخدمات المالية المتكاملة والخدمات غير المالية المنتظمة والمستمرة للمبادرين والنشطاء من الفقراء بهدف إدخالهم دائرة الإنتاج لتحقيق التغيير الاقتصادي وتحسين مستوياتهم المعيشية. حيث يقوم التمويل الأصغر بتزويد العائلات الفقيرة جداً بقروض صغيرة جداً لمساعدتهم على القيام بنشاطات منتجة أو تنمية مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر. ويشمل التمويل الأصغر مدى واسعاً من الخدمات (إقراض، ادخار، تأمين، تحويلات، سداد فواتير الخدمات)⁽³⁾.

وتتم تعريف التمويل الأصغر بواسطة صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، بأنه تقديم الخدمات المالية مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء وأصحاب المشروعات الصغيرة مثل المزارعين، صغار المنتجين، المهنيين، الخريجين، المرأة والطلاب وغيرهم سواء كانوا أفراداً أو جماعات. وتقديم قروض ملائمة، بضمانات مناسبة (كالضمان بالمجموعات). وتقديم خدمات الادخار الطوعي وتشجيع الودائع الصغيرة (UNCDF، الموقع الرسمي)، وأن إجراءات التمويل الأصغر تتم بعدة طرق مثل تقديم التمويل عبر المجموعات حيث يمكن لمؤسسة التمويل الأصغر أخذ ضماناً على المجموعة وفقاً لتقييم الكفاءة الإدارية لها وقدرتها على تحفيز الادخار ومتابعة السداد.

وفي هذا العصر، يعدّ التمويل الأصغر من أهم عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لفاعليته في المساهمة في حشد الموارد للاستثمار وتنفيذ خطط التنمية. ويهدف التمويل الأصغر للإقلال من الفقر، كغرض أساسي وتوفير فرص العمل عن طريق إنشاء وتطوير الأعمال والمشروعات الصغيرة وتنويع الاستثمارات.

دراسات سابقة

هنالك عدد من الدراسات التي تناولت موضوع التمويل الأصغر بجوانب مختلفة. وقد تناولت دراسة عبد المنعم عبد العزيز وسمية أبو الحسن، 2020م⁽⁴⁾، أثر التمويل الأصغر في تحسين مستوى المعيشة بالتطبيق على الولاية الشمالية - السودان. أوضحت النتائج أن هنالك علاقة إيجابية بين التمويل الأصغر ومستوى المعيشة، وتمثلت أهم التوصيات في ضرورة الاهتمام بالتدريب على اختيار المشروعات وإدارتها، وتفعيل نظام التمويل والضمان الجماعي. أما دراسة أهيلة الطيب، 2014،⁽⁵⁾ فقد تناولت أثر التمويل الأصغر في علاج الفقر في السودان، وتوصلت لعدد من النتائج أهمها أن التمويل الأصغر أدى إلى تحول التفكير من الاعتماد على الوظيفة إلى العمل الحر الآتاجي. ودراسة محمود عثمان، 2011م⁽⁶⁾، تناولت التمويل الأصغر وأثره على التنمية الاقتصادية في السودان، وخلصت إلى أن التمويل الأصغر يؤدي لتحقيق التنمية الاقتصادية. ودراسة ابو سفيان محمد علي، 2012م⁽⁷⁾، تناولت دور التمويل الأصغر في تنمية المشروعات الصغيرة بولاية الخرطوم محلية كرري، وتوصلت إلى أن المشروعات الصغيرة ساهمت في رفع مستوى معيشة الاسر الفقيرة بتوفير فرص عمل جيدة، وأن معظم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة تتعلق بالرسوم الحكومية المفروضة على هذه المشروعات. وتناولت دراسة بابكر بشير، 2009م⁽⁸⁾، أثر التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية في السودان. وتوصلت لنتائج أهمها أن مساهمة المصارف الإسلامية لقطاعات التمويل الأصغر ضعيفة مقارنة بمساهمات القطاعات الاخرى. وتركز المصارف الإسلامية على منح التمويل الأصغر وفقاً لصيغة المراجعة للأمر بالشراء.

تجارب بعض الدول في التمويل الأصغر

تجربة جمهورية مصر العربية:

هنالك أكثر من 400 مؤسسة تقدم التمويل الأصغر في مصر وهي تضم أربعة بنوك وما يزيد عن 395 جمعية. وبالرغم من هذا العدد الكبير للمؤسسات التي تقدم التمويل الأصغر إلا

أن هنالك فجوة تمويلية تقدر بحوالي 90%، وهنالك آليتان للتمويل الأصغر وهي الإقراض التضامني الذي يتم لمجموعة من المقترضين يتراوح عددهم بين ثلاثة إلى خمسة أفراد يحصلون على قرض واحد يقسم بينهم بالتساوي)، ويضمن أفراد المجموعة بعضهم البعض في السداد ويتم سداد القرض في فترة تتراوح بين عشرة أسابيع وأربعين أسبوعاً، ويتراوح مبلغ القرض بين 50 جنيهاً إلى 1500 جنيه مصري للفرد الواحد داخل المجموعة. بنهاية العام 2009 بلغ عدد المقترضين النشطين حوالي 1,4 مليون مقترض يقدر نصفهم من النساء، وحجم المحفظة النشطة بلغ حوالي 2,2 مليار جنيه مصري. وتبلغ نسبة المقترضين النشطين الذين يديرون أنشطة تجارية حوالي 70 % والأنشطة الخدمية حوالي 20 % من إجمالي المقترضين النشطين. ويعتمد الإقراض الفردي على منح قرض للفرد الذي يملك منشأة صغيرة أو متناهية الصغر ويكون لديه ضامن شخصي، ويتراوح حجم القرض بين 500 جنيه إلى 25,000 جنيه ويصل في بعض الأحيان لحوالي 100,000 جنيه، ويتم السداد شهرياً في مدة تتراوح بين أربعة أشهر إلى عامين⁽⁹⁾.

تجربة بنجلاديش (بنك الفقراء) :

بدأ بنك قرامين عام 1976م بقرية جوبرا وتحول لبنك رسمي عام 1983م ويمتلك الفقراء نسبة 96% من رأسمال هذا البنك والباقي يمتلكه الحكومة. ويعدّ بنك قرامين مشروعاً اقتصادياً ذا أهداف إجتماعية تماماً. حيث إنه يقوم على تدوير المال واستثماره برأسمال يقارب الـ 500 مليون تكا، ويقرض هذا المال لعملائه من الفقراء، ويتبع وسائل ضمان ضغط الجماعة المحلية ورقابة موظفي البنك لذا وصلت نسبة السداد 99%. ويعمل هذا البنك على استثمار رأسماله من خلال مستويات مختلفة ومتصاعدة من الاستثمارات المشتركة بداية من المجموعة المكونة من خمسة أفراد، المستوى المركز مكون من ست إلى ثمان مجموعات، وفرع يشمل عدداً من المراكز، ومنطقة مكونة من عدد من الفروع، وقطاع يتبع له عدد من المناطق، انتهاءً بالمستوى القومي. كما يقوم هذا البنك على أسهم من المدخرات الإجبارية للأعضاء قيمة كل منها مائة تكا، تتحصل هذه المدخرات على عائد سنوي 8.5%. ويستهدف البنك شديداً الفقر من النساء واللائي يمثلن 96.65% من العملاء، مما يجعله يختلف عن البنوك الأخرى التي تنظر للفقراء بأنهم لا يصلحون للتعامل المصرفي معها خوفاً من اثبتانهم على مبالغ القروض، وأنهم لا يملكون الضمانات الكافية. أما في بنك قرامين فكلما كان العميل فقيراً ولا يملك ضماناً، كلما استحق أن يكون عميلاً له⁽¹⁰⁾. ويتم الادخار في البنك بحساب الادخار الشخصي، حساب الادخار الخاص وحساب وديعة المعاش (للذين يستلفون أكثر من 8000 تيكاً). ويتم خصم واحد تيكاً من الادخار الأسبوعي لمقابلة الإحتياجات الإجتماعية للمركز، ويقوم البنك بدفع سعر فائدة 8.5% على المال غير المستغل من هذا المال. وهنالك مال الطوارئ الذي يأتي من عائدات التمويل بخصم 25% من الإجمالي بعد اكمال تصفيات التمويل خلال خمسين أسبوعاً، ويعتبر هذا المال كضامن على الحياة يدفع لأي عضو أكمل عاماً فأكثر مع البنك. وعند وفاة أحد الأعضاء تكون الدفعة الأولى 500 تيكاً للسنة الأولى زائداً 200 تيكاً للسنة الثانية زائداً 500 تيكاً لكل سنة إضافية. ومن ضمن آليات ضمان

خدمة المجتمع هنالك صندوق رعاية الأطفال حيث يستخدم جزءاً من الادخار الأسبوعي من كل عضو في بناء المدارس ورياض الأطفال، حيث يشجع البنك الأفراد لفتح حسابات ادخار فردية بسعر فائدة محدد للعام. وفي بنك قرامين يتم التأمين على القروض بخصم 5.3% من حجم التمويل، وتضاف هذه النسبة إلى الادخار الخاص في حالة وفاة العميل حيث يتم خصم الدين من الصندوق وتتم متابعة الصندوق أسبوعياً. وتحسب المتأخرات في حالة تعثر الديون عن الدفع لعشرة أسابيع متتالية.⁽¹¹⁾

تجربة التمويل الأصغر في السودان

على الرغم من أن فكرة التمويل الأصغر بدأت في السودان في ظل القطاع الرسمي في أوائل القرن العشرين ومرت بعدد من المراحل مثل الجمعيات التعاونية، مكاتب البريد (في عهد الحكم الثنائي)، مرحلة المصارف الوطنية (عقب الاستقلال السياسي)، مرحلة المصارف الإسلامية والمنظمات الطوعية غير الحكومية، ومرحلة المصارف المتخصصة في التمويل الأصغر، إلا أنه ظهر في السودان بهذا الاسم في أواخر العام 2006م. وقد أشار بنك السودان المركزي في سياساته النقدية والتمويلية إلى توظيف نسبة من موارد المصارف فيما يعرف بالأسر المنتجة والتي تدرجت من 5% في العام 2000م ثم 7% و 10% إلى أن وصلت 12% في العام 2007م، وحينها ظهر مصطلح التمويل الأصغر الذي لم يقتصر على التسليف فقط بل أصبح يعني حزمة من الخدمات المالية على رأسها الادخار. حيث بدأت فكرة تمويل صغار المنتجين في المصارف بواسطة البنك الزراعي السوداني في 1969م والذي يعتني بصغار المزارعين، وبنك الادخار السوداني في عام 1974م ويهتم بالمهنيين وصغار المنتجين في الجزيرة، وبنك الشعب التعاوني في السبعينات وبنك فيصل الإسلامي في الثمانينات بالتعامل مع الحرفيين في نطاق محدود. وقد حققت تجربة البنك الإسلامي السوداني نجاحاً مما جعله يؤسس لفروع متخصصة في مجال تمويل صغار المنتجين.⁽¹²⁾

ويقدم التمويل الأصغر في السودان حوالي عشرين بنكاً متخصصاً وتجارياً مملوكة للقطاع الخاص والقطاع العام. وتشترط سياسات بنك السودان المركزي التخصيص نسبة 10% من سقف التمويل السنوي للبنوك، على أن يوجه كل بنك هذه النسبة لتمويل الحرفيين وصغار المنتجين بما في ذلك الأسر المنتجة. وقد ركزت معظم البنوك على تقديم هذه الخدمات في ولاية الخرطوم، لأن الولاية لديها البنية التحتية المناسبة والمتطورة مقارنة بأقاليم السودان. وتم معظم التمويل الأصغر بواسطة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، وقد بدأ أكثر من 90% من هذه المنظمات بعد عام 1991م بعد إعلان سياسة التحرير الاقتصادي عام 1992م وبرنامج الإصلاح الهيكلي. وأن غالبية المنظمات غير الحكومية تعمل في القطاع غير الرسمي بالمناطق الحضرية (يونيكز، 2006، ص12). وقد بدأت عدد من الصناديق الاجتماعية في السودان نشاط التمويل الأصغر في الفترة ما بين العام (1991 إلى 2000م)، مثل الصندوق القومي للمعاشات ومشروعات تشغيل الخريجين ومؤسسة التنمية الاجتماعية والتطوير وهي توفر الدعم للفقراء والمجموعات ذات الدخل المنخفض وتشمل النساء، كبار السن، الطلاب والخريجين، والمعاشيين، وتأخذ المنح جزءاً رئيسياً من موارد هذه الصناديق. كما يوجد عدد كبير من مؤسسات التمويل الأصغر المنتشرة في معظم أقاليم السودان.

سياسة بنك السودان المركزي في التمويل الأصغر:

حددت السياسة التمويلية للبنك المركزي حوالي 5% كسقف لتمويل التنمية الاجتماعية والمشروعات الصغيرة من المحفظة التمويلية للمصرف التجاري في العام 1995م، وزادت هذه النسبة تدريجياً إلى أن وصلت 12% في العام 2007م. وتم تخصيص نسبة 12% في العام 2007م تم كحد أدنى من محفظة التمويل، وكان التجاوب مع هذه السياسة ضعيفاً جداً نسبة للخوف من مشكلة التعثر، التكلفة الإدارية العالية، والعوائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. مارست عدد من المصارف التمويل الأصغر في المجالات الإنتاجية المختلفة مثل البنك الزراعي السوداني ومصرف الإيداع والتنمية الاجتماعية كمصارف متخصصة تقوم بخدمة القطاعات الإنتاجية الصغيرة خلافاً للمصارف التجارية التي امتنعت عن التمويل.⁽¹³⁾

وهدف سياسة بنك السودان المركزي (CBOS, 2013) إلى زيادة مساهمة مشروعات التمويل الأصغر في الدخل القومي الإجمالي والمساهمة في التنمية، عن طريق تمويل مشروعات الخريجين والشباب والمرأة، وإنشاء جمعيات تعاونية خاصة بصغار المنتجين. ونشر ثقافة الادخار وتحفيز المدخرات الصغيرة من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية، وتمكين الشرائح الضعيفة من الوصول لخدمات التمويل الأصغر عن طريق التحويلات الالكترونية، الفروع المتحركة، الوكالات الريفية، الوسائط واستخدامات الهاتف الجوال لأغراض التحويلات والادخار والتمويل. وتشجيع المصارف ومؤسسات التمويل الأصغر على تطبيق ممارسات مثلى لتحقيق استدامة التمويل الأصغر. ولزيادة الكفاءة وتحسين الأداء لتحقيق الاستدامة وتطوير منتجات جديدة، يتم تحسين المتابعة بإدخال نظام رصد ومتابعة القروض آلياً، وتشجيع تكوين وتطوير مراكز تنمية مشروعات التمويل الأصغر بالمركز والولايات. ويتم الترويج لمشروعات التمويل الأصغر الناجحة ونشر الوعي وتصحيح المفاهيم عن التمويل الأصغر بين العملاء لتمكين ثقافة التمويل الأصغر في المجتمع. ومنح المشروعات الإنتاجية ذات الميزات التفضيلية الأولوية في التمويل.⁽¹⁴⁾

المشاكل التي تواجه التمويل الأصغر في السودان:

يواجه التمويل الأصغر في السودان عدد من المشاكل يتمثل أهمها في غياب الخطط الاستراتيجية وضعف التنسيق بين الدولة ومؤسسات التمويل الأصغر، ارتفاع الضرائب على قطاع الأعمال الصغيرة، نقص المعلومات، عزوف بعض المصارف عن تمويل هذا القطاع بسبب ارتفاع تكلفة التمويل، تشديد ضمانات التمويل مما يصعب حصول أصحاب الأعمال الصغيرة على الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعاتهم، تشترط المصارف رخصة عمل سارية في حين أن معظم الذين يتقدمون للتمويل الأصغر لا توجد لديهم رخص تجارية، ضعف المبالغ التي توفرها المصارف للمشروعات الصغيرة، تفضيل المصارف للتمويل عبر صيغة المراجعة مما يفقد التمويل درجة كبيرة من المرونة والفعالية، ضعف المتابعة لمشروعات التمويل الأصغر يهدد بفشل المشاريع الممولة، كما تتركز معظم فروع المصارف بالمدن الكبرى في حين يتركز قطاع الأعمال الصغيرة في الريف، عدم مقدرة صغار المنتجين على التسويق بسبب ضعف خبرتهم ومنافسة الصناعات البديلة لمنتجاتهم، وارتفاع الرسوم الجمركية على المواد الخام التي يستخدمها قطاع الأعمال الصغيرة مما يزيد تكلفتها (أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، ورشة التمويل الأصغر، أكتوبر 2012م).

الإطار التحليلي:

التمويل الأصغر الممنوح للقطاع الريفي:

جدول (1): التمويل الأصغر الممنوح حسب القطاعات - الولاية الشمالية - 2015-2018م

العام	الفترة	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع التجاري	القطاع العقاري	قطاع النقل	الأسر المنتجة	حرفيون	القطاع الخدمي	أخرى	مهيئون
2015	(1)	122616	629	15861	8008	3698	6485	875	5088	9118	121
	(2)	156379	6855	24147	13591	2732	9036	943	7966	8188	177
	(3)	143087	636	12936	9435	---	1428	778	5343	1424	98
	جملة	422082	8120	52944	31034	6430	16949	2596	18397	18730	396
	% نسبة	73.07	1.41	9.16	5.37	1.11	2.93	0.45	3.18	3.24	0.07
	(1)	148847	7241	26073	11116	2331	6090	19569	15522	8171	290
2016	(2)	131197	7024	33632	18355	1910	18029	1502	8883	39537	347
	(3)	111673	4551	23497	13938	2106	18375	1631	8947	46157	199
	(4)	188219	2718	19503	14711	2806	10040	2167	8975	24741	726
	جملة	579936	21534	102705	58120	9153	52534	24869	42327	118606	1562
	% نسبة	57.34	2.13	10.16	5.75	0.91	5.19	2.46	4.19	11.73	0.15
	(1)	185669	3687	19248	15729	3508	21573	2959	9683	30543	541
2017	(2)	191888	5848	23009	22581	4582	21927	3160	14593	45822	369
	(3)	211132	4013	28754	25148	5275	23816	4780	18216	59645	472
	(4)	276945	3887	25508	17092	4315	11039	4399	19376	46904	442
	جملة	865634	17435	96519	80550	17680	87355	15298	61868	182914	1824
	% نسبة	60.66	1.21	6.76	5.64	1.24	6.12	1.08	4.34	12.82	0.13
	(1)	477077	2283	12306	22720	12784	27589	4831	77147	43335	2353
2018	(2)	212967	11207	25986	26397	13540	57839	33040	40491	110341	3319
	(3)	238074	7714	35198	27922	15947	30885	45116	93563	139398	3466
	(4)	282503	11292	36615	29607	16042	30477	51986	83365	110981	25041
	جملة	1210621	32496	110105	106646	58313	146790	134973	294566	404055	34179
	% نسبة	47.80	1.28	4.35	4.21	2.30	5.80	5.33	11.63	15.95	1.35
	(1)	477077	2283	12306	22720	12784	27589	4831	77147	43335	2353

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بنك السودان المركزي - الولاية الشمالية - وحدة التمويل الأصغر

من الجدول (1) أعلاه، يتضح أن القطاع يحصل على أكبر نسبة من جملة التمويل الأصغر خلال الفترة 2015-2018م، حيث بلغت نسبة التمويل الممنوح لهذا القطاع (75.41%)، (57.34%)، (60.66%)، (47.80%)، في فترة الدراسة، ويلاحظ تناقص نسبة القطاع الزراعي من التمويل الأصغر رغم تزايد مبلغ التمويل، وذلك بسبب زيادة نسبة نصيب الاسر المنتجة والحرفيين، كذلك زيادة نسبة قطاع الخدمات من جملة التمويل الأصغر، حيث زادت نسبة الأسر المنتجة من حوالي 3% في العام 2015م إلى حوالي 6% عام 2018م، ونسبة الحرفيين من 0.45 في العام 2015م إلى 5.33%، ونسبة قطاع الخدمات من 3% إلى 11%، ونسبة المهنيين من 0.07% إلى 1.35% من جملة التمويل الأصغر. مما يدل على التوجه لتطوير هذه القطاع المهمة لتطوير الريف والاقتصاد عموماً، وهذا يعد مؤشراً جيداً بأن مؤسسات التمويل الأصغر تركز على تمويل القطاع الريفي في الولاية الشمالية. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن مبلغ ونسبة التمويل الممنوح للقطاع الصناعي ضعيفان جداً، وهذا يعني ضعف التوجه نحو الصناعات التحويلية خاصة المرتبطة بمنتجات القطاع الزراعي.

التمويل الأصغر ذو البعد الاجتماعي في الريف - الولاية الشمالية 2015م-2017م

جدول (2) : التمويل الأصغر في الريف والحضر والبعد الاجتماعي - الولاية الشمالية 2015م-2017م

نسبة التعثر	اجمالي قيمة التمويل الأصغر	اجمالي المستفيدين	عدد المستفيدين حسب النوع		التمويل ذو البعد الاجتماعي	الريف والحضر		العام
			رجال	نساء		تمويل الريف	تمويل الحضر	
من جملة التمويل القيمة								
38945	1109181	89503	17487	72016	20096	159,481	803500	2015
3.51%	100%	100%	19.54	80.46	1.81	14.38	7244	النسبة %
62060	1529520	176752	29731	147021	120127	229530	1264166	2016
4.06%	100%	100%	16.82	83.18%	7.85%	15%	82.65%	النسبة
64790	3053418	272768	44131	228637	510728	373084	2169606	2017
2.12%	100%	100%	16.18%	83.82%	16.73%	12.23%	71.06%	النسبة

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بنك السودان المركزي - الولاية الشمالية - وحدة التمويل الأصغر

من الجدول (2)، أعلاه يلاحظ أن نسبة نصيب القطاع الريفي تتراوح بين 71% و 82% في الفترة 2015 - 2017م، وتمويل الحضر بين 12% إلى 15% لنفس الفترة. وهذا يؤكد تركيز مؤسسات التمويل الأصغر على تمويل القطاع الريفي والذي يغلب عليه النشاط الزراعي. كما تطورت نسبة التمويل ذي البعد الاجتماعي من 1.81% إلى 7.85% إلى 16.73% في العام 2017م. وقد تراوحت نسبة المستفيدين من الرجال بين 80% وحوالي 84% في الفترة 2015-2017م. في حين تراوحت نسبة

المستفيدين من التمويل الأصغر من النساء بين 16% و19% لنفس الفترة. مع ملاحظة تطور العدد الكلي للمستفيدين. كما تعتبر نسبة التعثر في سداد مبلغ التمويل الأصغر ضعيفة جداً إذ بلغت أعلى نسبة لها 4% من جملة التمويل الأصغر.

جدول (3) : نسب ومعدلات نمو التمويل الأصغر في القطاع الزراعي - الولاية الشمالية 2015م-2018م

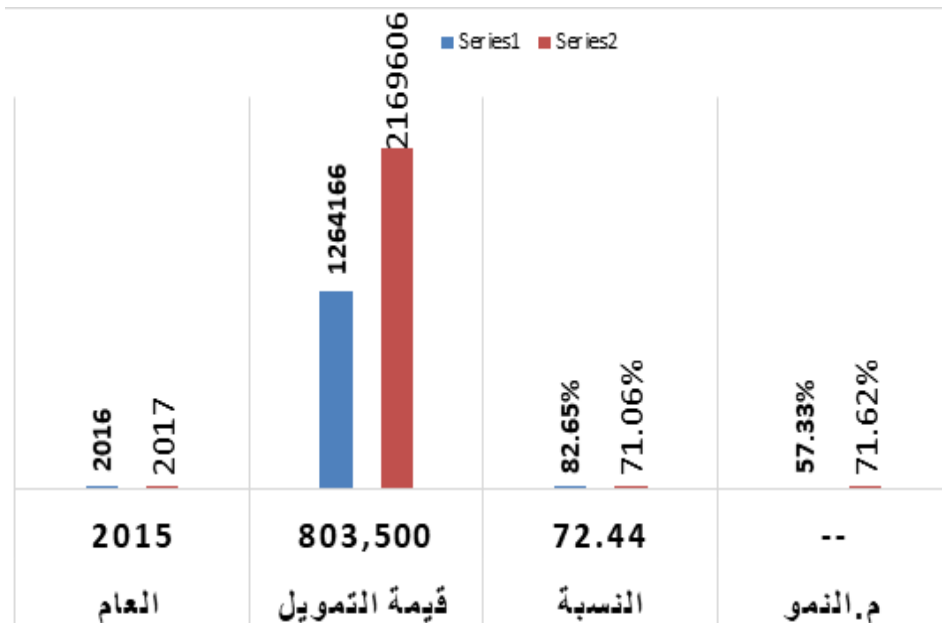
العام	قيمة التمويل الأصغر للقطاع الزراعي	نسبة التمويل الأصغر من جملة التمويل	معدل نمو التمويل الممنوح للقطاع الزراعي
2015	422082	75.41%	-
2016	431089	60.08%	2.13%
2017	679965	60.44%	57.73%
2018	1210621	55.72%	78.04%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بنك السودان المركزي - الولاية الشمالية - وحدة التمويل الأصغر
من الجدول (3) أعلاه يتضح تطور نمو التمويل الأصغر الممنوح للقطاع الزراعي خلال الفترة 2015-2018م، حيث تزايد المبلغ الممنوح من (422082) عام 2015م إلى أن وصل (1210621) بالآلاف جنيه. في حين انخفضت نسبة التمويل الممنوح لهذا القطاع من جملة التمويل في الفترة 2015م - 2018م حيث كانت 75.41% ووصلت إلى 55.72%. ويعزى ذلك لزيادة نسبة التمويل الممنوح للقطاعات الأخرى خاصة القطاع التجاري وقطاع الأسر المنتجة وصغار المنتجين والمهنيين ويعد هذا مؤشراً لاهتمام مؤسسات التمويل الأصغر (تدريجياً) بالقطاعات الأخرى والتي لها روابط أمامية وخلفية مع القطاع الزراعي في الريف. انظر الشكل رقم (1) أدناه.

جدول (7) : نسب ومعدلات نمو التمويل الأصغر للقطاع الريفي - الولاية الشمالية 2015م-2018م

العام	قيمة التمويل الممنوح للريف	نسبة التمويل الممنوح للريف من جملة التمويل	معدل نمو التمويل الريفي
2015	803,500	72.44	--
2016	1264166	82.65%	57.33%
2017	2169606	71.06%	71.62%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات بنك السودان المركزي - الولاية الشمالية - وحدة التمويل الأصغر
من الجدول (7) أعلاه يتضح تطور نمو التمويل الأصغر الممنوح للقطاع الريفي خلال الفترة 2015-2017م، حيث تزايد المبلغ الممنوح من (803,500) عام 2015م إلى أن وصل (2169606) بالآلاف جنيه في العام 2017م. وتراوحت نسبة التمويل الممنوح لهذا القطاع من جملة التمويل في الفترة 2015م - 2018م بين 72.44% و71.06%. ويعد هذا مؤشر لاهتمام مؤسسات التمويل الأصغر بالقطاع الريفي الذي يعد القطاع الزراعي جزءاً أساسياً منه. انظر الشكل أدناه.



المصدر: إعداد الباحث من بيانات بنك السودان المركزي - الولاية الشمالية - وحدة التمويل الأصغر

الخاتمة:

توصلت الدراسة لعدد من النتائج وقدمت عدداً من التوصيات تتلخص في الآتي:

النتائج:

1. يحصل القطاع الريفي عموماً، والقطاع الزراعي خاصة على أكبر قيمة من جملة التمويل الأصغر، وهو القطاع الإنتاجي السائد في الولاية الشمالية، مما يعني المساهمة الإيجابية للتمويل الأصغر في تنمية الريف.
2. هنالك تطور في معدلات التمويل الأصغر المقدم للقطاع الريفي.
3. هنالك تطور في التمويل الأصغر المقدم للأسر المنتجة وصغار المنتجين والحرفيين ورغم بطء هذا التطور في معدلات نمو التمويل، إلا أنه يعد أمراً إيجابياً ويشر بمساهمة فاعلة في تنمية القطاع الريفي وتطوره.
4. رغم صغر نسبة نصيب الجانب الاجتماعي من جملة التمويل الأصغر بالولاية الشمالية، لكنه يشير لاهتمام مؤسسات بهذا الجانب المهم.
5. تفوق نسبة عنصر الرجال المستفيدين من التمويل الأصغر على نسبة النساء المستفيدات (وهذا لأن عنصر الرجال هو الذي يقوم في الغالب بعمليات الإنتاج)، إلا أن هذا ينافي مبدأ تمكين المرأة الريفية وتطوير الإنتاج المنزلي والصناعات التحويلية الصغيرة.
6. تطوّر العدد الكلي للمستفيدين من التمويل الأصغر خلال فترة الدراسة.

7. يلاحظ أن نسبة التعثر في سداد مبلغ التمويل الأصغر ضعيفة جداً مما يعني الدور الإيجابي للتمويل الأصغر في الإنتاج الريفي بالولاية الشمالية، وأن التمويل الأصغر على الأقل (في الغالب) لا يؤدي لتشريد العملاء بسبب التعثر.
8. تعتبر نسبة القطاع الصناعي من جملة التمويل الأصغر ضئيلة، مما يعني بطء تطور هذا القطاع وضعف توجه للصناعات التحويلية الزراعية والحيوانية.

التوصيات:

1. زيادة مبلغ التمويل الأصغر الموجه لصغار المنتجين والأسر المنتجة.
2. زيادة مبلغ التمويل الأصغر الموجه لصغار المنتجين والأسر المنتجة.
3. زيادة نصيب القطاع الصناعي من التمويل الأصغر، ليساهم في تطور هذا القطاع وتشجيع التوجه للصناعات التحويلية الزراعية والحيوانية.
4. ضرورة إعطاء الأولوية للفقراء وذوي الدخل المنخفضة من الحصول على التمويل الأصغر.
5. تشجيع تأسيس حاضنات الأعمال التي تهتم بالتدريب على كيفية اختيار المشروعات واعداد دراسة الجدوى و إدارة المشروعات وتنوير المجتمع وزيادة وعيه بأهمية التمويل الأصغر.
6. التركيز على نوع التمويل الأصغر الذي يساعد في تمليك وسائل الإنتاج للشرائح المستهدفة من الحرفيين وصغار المنتجين.
7. التركيز على الضمان الجماعي في التمويل الأصغر لضمان سداد مبلغ التمويل.

المصادر والمراجع:

- (1) دانيال.س. هارديوبولوهولدونوفاسيليروكوبنكو - مؤسسات التمويل الأصغر والسياسة العامة - ورقة عمل صندوق النقد الدولي/دائرة شؤون النقد والصرف - أيلول / سبتمبر 2002- ص4
- (2) عبد الحميد، زهير، مؤسسات التمويل الأصغر المتناهي الصغر المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة الأزهر فرع البنات، 2004م ص346..
- (3) اقبال جعفر حسن ، ورقة التمويل الأصغر في السودان ، التحديات والرؤى المستقبلية ، ورشة التمويل الأصغر ، الخرطوم ، 2008 ، ص 18 .
- (4) عبد العزيز، عبد المنعم، أبو الحسن، سمية - 2020 أثر التمويل الأصغر في تحسين مستوى المعيشة بالتطبيق على الولاية الشمالية - السودان. 2020م - ورقة علمية، مجلة جامعة مروي التكنولوجية، العدد الرابع 2019م.
- (5) الطيب، أهيلة عبد الرحمن سعيد، اثر التمويل الأصغر في علاج الفقر في السودان، جامعة الزعيم الازهري، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م
- (6) عثمان، محمود عبدالله، التمويل الأصغر واثره على التنمية الاقتصادية في السودان، جامعة ام درمان الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م.
- (7) محمد علي ، ابو سفيان يوسف، دور التمويل الأصغر في تنمية المشروعات الصغيرة بولاية الخرطوم 2008-2012م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2012م.
- (8) بشير، بابكر عبدالله محمد، اثر التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رساله ماجستير غير منشورة، 2009م.
- (9) محمود، فادي ابراهيم، دورالمؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر، جامعة الدول العربية، معهدالبحوث والدراساتالعربية ،رسالة ماجستير، 2007 ص 33 - 37
- (10) على، مجدي سعيد - تجربة بنك الفقراء - جمهورية مصر العربية - الدار العربية للعلوم - ط2- 2007م- ص31
- (11) جبريل، صالح حامد ، تجربة لبنك قرامين وهدف الادارة والتنمية الاجتماعية ، الدروس والعبر ، ادارة التخطيط (بدون) ، ص5 .
- (12) جبريل، صالح حامد ، تجربة لبنك قرامين وهدف الادارة والتنمية الاجتماعية ، الدروس والعبر ، ادارة التخطيط (بدون) ، ص133 .
- (13) جبريل، صالح حامد ، تجربة لبنك قرامين وهدف الادارة والتنمية الاجتماعية ، الدروس والعبر ، ادارة التخطيط (بدون) ، ص133 .
- (14) جبريل، صالح حامد ، تجربة لبنك قرامين وهدف الادارة والتنمية الاجتماعية ، الدروس والعبر ، ادارة التخطيط (بدون) ، ص133 .

المواقع الالكترونية

(15) www.extension.sudanagri.net, 6, february, 2018. 19م2018/3/

(16) [WWW.corado.edu/Economics Institute/bfmft/mbdbown.htun](http://WWW.corado.edu/Economics%20Institute/bfmft/mbdbown.htun), 2532018/

الفهرسة:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- (1) محمد، ابو سفيان علي يوسف، دور التمويل الأصغر في تنمية المشروعات الصغيرة بولاية الخرطوم 2008-2012م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2012م.
- (2) جعفر، اقبال حسن ، ورقة التمويل الأصغر في السودان ، التحديات والرؤى المستقبلية ، ورشة التمويل الأصغر ، الخرطوم ، 2008 .
- (3) البشير، أنتصار عثمان محمد ، دور التمويل الأصغر في التنمية، جامعة الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010م.
- (4) الطيب، أهيلة عبد الرحمن سعيد، اثر التمويل الأصغر في علاج الفقر في السودان، جامعة الزعيم الأزهري، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م
- (5) بشير، بابكر عبدالله محمد، اثر التمويل الأصغر في التنمية الاجتماعية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رساله ماجستير غير منشورة، 2009م.
- (6) دانيالس. هارد يوبول هولدنوفاسيلير وكوبنكو - مؤسسات التمويل الأصغر والسياسة العامة - ورقة عمل صندوق/النقد الدولي/دائرة شؤون النقد والصرف - أيلول / سبتمبر 2002 .
- (7) عبد الحميد، زهير ، مؤسسات التمويل الأصغر المتناهي الصغر المجلة العلمية لكلية التجارة جامعة الأزهر فرع البنات ص346، 2004م.
- (8) عبد الرحمن ، دعم الاسر المنتجة لتخفيض حدة الفقر تقيم وتنوية التجارب المماثلة ، ورشة التمويل الأصغر وبيئة الخرطوم ، يوليو 2010م .
- (9) عبد العزيز، عبد المنعم، أبو الحسن، سمية - 2020 أنر التمويل الأصغر في تحسين مستوى المعيشة بالتطبيق على الولاية الشمالية - السودان. 2020م - ورقة علمية، مجلة جامعة مروى التكنولوجية، العدد الرابع 2019م.
- (10) صالح جبريل حامد ، تجربة لبنك قرامين وهدف الادارة والتنمية الاجتماعية ، الدروس والعبر ، ادارة التخطيط (بدون) .
- (11) محمود، فادى ابراهيم، دورالمؤسسات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغيرة في مصر، جامعة الدول العربية، معهدالبحوث والدراساتالعربية، رسالة ماجستير، 2007 .
- (12) عثمان، محمود عبدالله، التمويل الأصغر واثره على التنمية الاقتصادية في السودان، جامعة ام درمان الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011م.
- (13) كمال، محمد الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الاسكندرية 2000م.
- (14) على، مجدي سعيد - تجربة بنك الفقراء - جمهورية مصر العربية - الدار العربية للعلوم- ط2- 2007م- ص31

التقارير والدوريات:

- (15) صندوق الامم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF) - الموقع الالكتروني
- (16) بنك السودان المركزي - الولاية الشمالية.

المواقع الالكترونية

- (17) www.extension.sudanagri.net, 6, february, 2018, 19م2018/3/
- (18) WWW.corado.edu/Economics Institute/bfmft/mbdbown.htun32018/25.